الأمم المتحدة

A/57/529/Add.5

الجمعية العامة

Distr.: General
12 December 2002

Original: Arabic

الدورة السابعة والخمسون

البند ٨٤ (هـ) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: النظام المالي الدولي والتنمية

تقرير اللجنة الثانية*

المقرر: السيد وليد الحديد (الأردن)

أولا - مقدمة

١ - أجرت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية بشأن البند ٨٤ (هـ) من جدول الأعمال (انظر A/57/529، الفقرة ٢). واتخذت إجراءات بشأن البند الفرعي (هـ) في الجلستين ١٢ و ٤٢، المعقودتين في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر و ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. ويرد سرد لنظر اللجنة في البند الفرعي في المحضرين الموجزين ذوي الصلة (A/C.2/57/SR.12 و 42).

ثانيا - النظر في مشروعي القرارين A/C.2/57/L.4 و A/C.2/57/L.72

٢ - في الجلسة ١٢، المعقودة في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، قام ممثل فنزويلا، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، بعرض مشروع قرار معنون ''النظام المالي الدولي والتنمية'' (A/C.2/57/L.4)، نصه كما يلي:

''**إن الجمعية العامة،**

"**إذ تعيد تأكيد** قراريها ٥٥/١٨٦ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و ٥٦/١٨١ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ المعنونين: 'نحو هيكل مالي دولي معزز ومستقر يستجيب لأولويات النمو والتنمية، ولا سيما في البلدان النامية، ولتعزيز العدالة الاقتصادية والاجتماعية'،

* سيصدر تقرير اللجنة بشأن هذا البند في سبعة أجزاء، تحت الرمز A/57/529 و Add.1-6.

171202 171202 02-73888 (A)
0273888

”**وإذ تشير** إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠،

”**وإذ تشير أيضا** إلى قرار الجمعية العامة ٥٦/٢١٠ باء المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢، الذي أيدت فيه الجمعية توافق آراء مونتيري الذي أسفر عنه المؤتمر الدولي لتمويل التنمية والذي اعتمده المؤتمر في ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢،

”**وإذ تؤكد** على أن النظام المالي الدولي ينبغي أن يدعم التنمية، بطريقة متسقة، تعبئة جميع المصادر الدولية لتمويل التنمية، بما فيها تدفقات رؤوس الأموال الخاصة، وتمكين السلع والخدمات المصدرة من البلدان النامية من الوصول إلى الأسواق، والمساعدة الإنمائية الرسمية، وتخفيف عبء الديون الخارجية،

”**وإذ تعرب عن قلقها** من أن السنوات الخمس الماضية شهدت نقلا صافيا للموارد المالية إلى خارج البلدان النامية، وإذ تشدد على ضرورة اتخاذ تدابير على المستويين الوطني والدولي لعكس هذا الاتجاه،

”**وإذ تحيط علما** بتقرير الأمين العام المعنون ’النظام المالي الدولي والتنمية‘،

”١ - **تعرب عن بالغ قلقها** إزاء الصعوبات التي تكتنف الحالة الاقتصادية العالمية الراهنة، وتؤكد على أهمية التصدي لتلك الحالة من خلال بذل جهود تعاونية قوية من جانب جميع البلدان والمؤسسات، وتحسين إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية وتعزيز الدور القيادي للأمم المتحدة؛

”٢ - **تدعو** البلدان المتقدمة النمو، وعلى الأخص تلك التي تؤثر تأثيرا كبيرا على الاقتصاد العالمي، إلى أن تأخذ بعين الاعتبار، عند صياغتها لسياسات اقتصادها الكلي، تأثير تلك السياسات على النمو الاقتصادي والتنمية في العالم؛

”٣ - **تشدد** على أهمية تعزيز الاستقرار المالي، وتؤكد على الحاجة إلى وضع سياسات وقواعد من شأنها تخفيف أثر التقلبات المالية وزيادة الشفافية وتحسين المعلومات فيما يتعلق بالتدفقات المالية؛

”٤ - **تؤكد** على الحاجة إلى تعزيز الجهود الجاري بذلها حاليا لإصلاح البنيان المالي الدولي القائم، والتشجيع على إقامة نظام يتسم بالشفافية والإنصاف والشمول، بإمكانه أن يكفل مشاركة البلدان النامية مشاركة فعالة في عمليات ومؤسسات صنع القرارات الاقتصادية الدولية، وكذلك مشاركتها بشكل فعال ومنصف في وضع المعايير والمدونات المالية؛

"٥ - **تحيط علما** بالمقررات التي اتخذتها لجنة التنمية (اللجنة الوزارية المشتركة لمجلسي محافظي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بشأن نقل الموارد الحقيقية إلى البلدان النامية) على النحو الوارد في الضميمة (المتعلقة بالمؤتمر الدولي لتمويل التنمية) الملحقة بالبلاغ الصادر عن اللجنة في اجتماعها الرابع والستين، المعقود في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، وبخاصة المقرر الوارد في الفقرة ٩ من الضميمة بتحديد سبل عملية ومبتكرة لمواصلة تحسين مشاركة البلدان النامية في صنع القرارات ووضع المعايير على المستوى الدولي، وتشجع جميع المؤسسات المالية الدولية ذات الصلة على اتخاذ تدابير فعلية لتحقيق هذا الهدف؛

"٦ - **تدعو** صندوق النقد الدولي إلى مواصلة عمله في مجال توزيع الحصص، وتحديد كم كلي للحصص يعكس الواقع الاقتصادي الحالي، وتؤكد على أن إعادة النظر في الصيغ المستخدمة لحساب حصص الأعضاء ينبغي أن تزيل التحيز القائم الذي يؤدي إلى التقدير البخس لحجم اقتصادات الدول النامية؛

"٧ - **تدعو** إلى تهيئة بيئة اقتصادية دولية تمكينية واتخاذ تدابير فعالة، تشمل إنشاء آليات مالية جديدة، لدعم جهود البلدان النامية الهادفة إلى تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة، وتوطيد نظمها الديمقراطية، مع إعادة التأكيد على الدور القيادي الذي تؤديه الحكومة الوطنية في عملية التنمية في كل بلد؛

"٨ - **تؤكد** على أنه ينبغي للمؤسسات المالية الدولية، لدى دعمها للبرامج الوطنية، أن تراعي الظروف الاجتماعية وقدرات التنفيذ، وأن تركز جهودها على سياسات الاقتصاد الكلي ذات الأهمية الحاسمة فيما يتعلق بتحقيق أهداف البرنامج، وأن تأخذ في الاعتبار الحاجة إلى النمو والتنمية الاقتصاديين، وأن تعزز الملكية الوطنية للبرنامج؛

"٩ - **تطلب** من المؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية ودون الإقليمية تعزيز دعمها المالي والتقني للبلدان النامية، لتخفيف آثار نقص فرص الاستفادة من رؤوس الأموال الخاصة، والانخفاض الحاد للتدفقات المالية الدولية، وكذلك للإسهام فيما تبذله تلك البلدان من جهود لزيادة النمو الاقتصادي والحد من الفقر؛

"١٠ - **تؤكد** الحاجة إلى اتخاذ إجراءات لتعزيز الإدارة والمحاسبة ومراجعة الحسابات على مستوى الشركات، خصوصا عندما تكون للسياسات غير الملائمة في هذا المجال آثار شاملة، وتحيط علما، في هذا الخصوص، بالفقرة ٣ من البيان

الصادر عن اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية التابعة لمجلس محافظي صندوق النقد الدولي في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢؛

''١١ - **تعترف** بالدور الهام للمؤسسات المالية الدولية في دعم جميع البلدان المتضررة من أزمات مالية، وتؤكد على أن هذه المؤسسات ينبغي أن تزود بالموارد الكافية لكي تتمكن من تقديم التمويل العاجل في حالات الطوارئ؛

''١٢ - **تؤكد** أن المهم، لدى النظر في أي آليات جديدة لتسوية الديون، إجراء مناقشات واسعة النطاق تشارك فيها جميع الأطراف المهتمة، وتدعو المؤسسات المالية الدولية إلى أن تأخذ بعين الاعتبار الجوانب الاجتماعية وتكاليف الاستدانة التي تتكبدها البلدان النامية، وتؤكد من جديد أن اعتماد هذه الآليات ينبغي ألا يحول دون تقديم التمويل العاجل في أوقات الأزمات؛

''١٣ - **تشدد** على الحاجة إلى استطلاع السبل المؤدية إلى إيجاد مصادر جديدة مبتكرة عامة وخاصة لتمويل التنمية، بشرط ألا تثقل تلك المصادر بلا داع كاهل البلدان النامية، وتحيط علما بالاقتراح الداعي إلى استخدام مخصصات حقوق السحب الخاصة لأغراض التنمية، على النحو المبين في الفقرة ٤٤ من توافق آراء مونتيري الصادر عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية؛

''١٤ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، في إطار البند الفرعي المعنون 'النظام المالي الدولي والتنمية'''.

٣ - وفي الجلسة ٤٢، المعقودة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر، قام نائب رئيس اللجنة، عبد الله بنملوك (المغرب)، بعرض مشروع قرار معنون ''النظام المالي الدولي والتنمية'' (A/C.2/57/L.72)، مقدم منه بناء على المشاورات غير الرسمية التي أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/57/L.4.

٤ - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/57/L.72 (انظر الفقرة ٧).

٥ - وبعد اعتماد مشروع القرار، أدلى ممثل الولايات المتحدة الأمريكية ببيان (انظر A/C.2/57/SR.42).

٦ - وبالنظر إلى اعتماد مشروع القرار A/C.2/57/L.72، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/57/L.4 بسحبه.

ثالثا – توصية اللجنة الثانية

٧ – توصي اللجنة الثانية بأن تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار التالي:

النظام المالي الدولي والتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراريها ٥٥/١٨٦، المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، و ٥٦/١٨١، المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، المعنونين ''نحو هيكل مالي دولي معزز ومستقر يستجيب لأولويات النمو والتنمية، ولا سيما في البلدان النامية، ولتعزيز العدالة الاقتصادية والاجتماعية''،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية[(١)] الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠،

وإذ تشير كذلك إلى قرارها ٥٦/٢١٠ باء، المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢، الذي أيدت فيه توافق آراء مونتيري الصادر عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية[(٢)]، والذي اعتمده المؤتمر في ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢، فضلا عن خطة جوهانسبرغ للتنفيذ[(٣)]، التي اعتمدها المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢،

وإذ تؤكد من جديد أن النجاح في بلوغ أهداف التنمية والقضاء على الفقر يتوقف على توافر الحكم الرشيد داخل كل بلد وعلى الصعيد الدولي، وإذ تؤكد أن السياسات الاقتصادية السليمة والمؤسسات الديمقراطية الراسخة التي تلبي حاجات الشعب والبنية الأساسية المحسَّنة هي الأسس التي يقوم عليها النمو الاقتصادي المستدام والقضاء على الفقر وإيجاد الوظائف، وأن شفافية كل من النظام المالي والنقدي والتجاري والالتزام بنظام مالي وتجاري متعدد الأطراف يتسم بالانفتاح والإنصاف والخضوع للقواعد والقابلية للتنبؤ وعدم التمييز، هما عنصران ضروريان بالمثل،

وإذ تشدد على أن النظام المالي الدولي ينبغي أن يدعم التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي المطرد والحد من الفقر، وأن يتيح بطريقة متسقة تعبئة جميع مصادر التمويل من

---

(١) انظر القرار ٥٥/٢.

(٢) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٣) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس-٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.3.II.A.1)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

أجل التنمية، بما في ذلك تعبئة الموارد الداخلية والتدفقات الدولية والتجارة والمساعدة الإنمائية الرسمية وتخفيف عبء الديون الخارجية،

وإذ تعرب عن قلقها من أن السنوات الخمس الماضية شهدت نقلا صافيا للموارد المالية إلى خارج البلدان النامية، وإذ تشدد على ضرورة اتخاذ تدابير على المستويين الوطني والدولي لعكس هذا الاتجاه، وإذ تحيط علما في الوقت نفسه بالجهود التي بُذلت حتى الآن لتحقيق ذلك،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام[٤]،

١ - **تعرب عن قلقها** إزاء الصعوبات التي تكتنف الحالة الاقتصادية العالمية الراهنة، وتؤكد أهمية التصدي لتلك الحالة من خلال جهود تعاونية قوية تبذلها جميع البلدان والمؤسسات؛ وتشدد على أهمية مواصلة بذل الجهود لتحسين إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية وتعزيز الدور القيادي للأمم المتحدة في مجال تعزيز التنمية؛

٢ - **تؤكد** أهمية وجود مؤسسات داخلية قوية لتعزيز الأنشطة التجارية والاستقرار المالي لتحقيق النمو والتنمية، عن طريق جملة أمور منها سياسات الاقتصاد الكلي السليمة والسياسات التي ترمي إلى تدعيم القواعد التي تنظم قطاعات الشركات والمالية والمصارف؛

٣ - **تؤكد** الأهمية الخاصة لتهيئة بيئة اقتصادية دولية تمكينية عن طريق بذل جهود تعاونية قوية من جانب جميع البلدان والمؤسسات لتعزيز التنمية الاقتصادية العادلة في إطار اقتصاد عالمي يعود بالفائدة على جميع الناس، وتدعو في هذا السياق البلدان المتقدمة النمو، وعلى الأخص البلدان الصناعية الرئيسية، التي لها وزن كبير في التأثير على النمو الاقتصادي العالمي، إلى أن تأخذ بعين الاعتبار، لدى صياغتها لسياسات اقتصادها الكلي، تأثير تلك السياسات فيما يتعلق بتهيئة بيئة اقتصادية خارجية مواتية للنمو والتنمية؛

٤ - **تشدد** على أهمية تعزيز الاستقرار المالي، وتؤكد من جديد أن التدابير التي ترمي إلى تخفيف أثر التقلبات الشديدة للتدفقات القصيرة الأمد لرؤوس الأموال وزيادة الشفافية وتحسين المعلومات فيما يتعلق بالتدفقات المالية، هي تدابير هامة يتعيّن النظر فيها؛

٥ - **تلاحظ** أن هناك جهودا دولية هامة تُبذل حاليا لإصلاح البنيان المالي الدولي، وتشدد على ضرورة مواصلة تلك الجهود بمزيد من الشفافية والمشاركة الفعلية من جانب البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وعلى أن أحد الأهداف

---

(٤) A/57/151.

الرئيسية للإصلاح هو تعزيز التمويل من أجل التنمية والقضاء على الفقر؛ وتبرز كذلك الالتزام المنصوص عنه في الفقرة ٥٣ من توافق آراء مونتيري[٢] بأن تكون القطاعات المالية الداخلية قطاعات سليمة، تسهم إسهاما حيويا في جهود التنمية الوطنية، بوصفها لبنة هامة من لبنات البنيان المالي الدولي الداعم للتنمية؛

٦ - **تحيط علما** بالبلاغ الصادر عن لجنة التنمية والمؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وبخاصة الفقرة ١٠ منه، بشأن الحاجة إلى تحديد سبل عملية ومبتكرة لمواصلة تعزيز مشاركة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في صنع القرارات ووضع المعايير على المستوى الدولي، وتشجع جميع المؤسسات المالية الدولية ذات الصلة على اتخاذ خطوات فعلية لتحقيق هذا الهدف؛

٧ - **تدعو** صندوق النقد الدولي إلى مواصلة عمله بشأن الحصص، وترحب بمواصلة الصندوق النظر في استعراضه للحصص وإعادة التأكيد من جانب اللجنة النقدية والمالية الدولية على أنه ينبغي أن تتوافر للصندوق الموارد الكافية لكي يضطلع بمسؤولياته المالية، وعلى أن الحصص ينبغي أن تعكس التطورات في الاقتصاد الدولي؛

٨ - **تشدد** على أهمية اتخاذ تدابير فعالة، بما في ذلك إنشاء آليات مالية جديدة، حسب الاقتضاء، لدعم جهود البلدان النامية الهادفة إلى تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة والحد من الفقر وتوطيد نظمها الديمقراطية، مع إعادة التأكيد على أن كل بلد هو الذي يتحمل المسؤولية الأساسية عن تنميته الاقتصادية والاجتماعية، وعلى أن السياسات الوطنية تضطلع بالدور الرئيسي في عملية التنمية؛

٩ - **تؤكد** ضرورة أن يكون عمل المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، في سياق تقديم الدعم المالي والمشورة بشأن السياسات، مستندا إلى مسارات إصلاحية سليمة مملوكة وطنيا تأخذ في الاعتبار احتياجات الفقراء والجهود الرامية إلى الحد من الفقر، وأن تولي الاهتمام الواجب للاحتياجات الخاصة وقدرات التنفيذ لدى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بغية تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، وأن تراعي فيما تقدمه من مشورة التكاليف الاجتماعية لبرامج التكيّف، التي ينبغي تصميمها بحيث تقلل إلى أدنى حد ممكن الآثار السلبية على شرائح المجتمع الضعيفة، وتبرز في هذا الخصوص أهمية اعتماد سياسات واستراتيجيات للعمالة والقضاء على الفقر تراعي المنظور الجنساني؛

١٠ - **تدعو** المؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية ودون الإقليمية إلى تكملة الجهود الوطنية الرامية إلى تدعيم النُظم المالية والتنظيمية الداخلية بغية تهيئة بيئة

للاستثمار تتميز بالشفافية والاستقرار والقابلية للتنبؤ، ويمكن بالتالي أن تجتذب وتعزز تدفقات رأس المال الإنتاجي، فتسهم بذلك في زيادة النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر؛

١١ - **تدعو أيضا** المصارف الإنمائية الإقليمية والمتعددة الأطراف إلى مواصلة القيام بدور حيوي في تلبية الاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، والإسهام في توفير المدد الكافي من التمويل للبلدان التي تواجه تحدي الفقر وتتّبع سياسات اقتصادية سليمة وقد يتعذر عليها الوصول بالقدر الكافي إلى أسواق رأس المال، والتخفيف من أثر التقلبات الشديدة للأسواق المالية، وتشدد على أن تعزيز المصارف الإنمائية الإقليمية والمؤسسات المالية دون الإقليمية يوفر الدعم المالي المرن لجهود التنمية الوطنية والإقليمية، مما يعزز الملكية والكفاءة عموما، وأنها تشكل مصدرا حيويا للمعارف والخبرات فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي والتنمية للبلدان النامية الأعضاء فيها؛

١٢ - **تؤكد** ضرورة إجراء إصلاحات هيكلية لتعزيز الإدارة والمحاسبة ومراجعة الحسابات على مستوى الشركات، خصوصا عندما تكون للسياسات غير الملائمة في هذا المجال آثار شاملة؛

١٣ - **تشدد** على أن من الضروري كفالة المشاركة الفعلية والمنصفة للبلدان النامية في وضع المعايير والمدونات المالية، وتبرز في هذا الخصوص أن من الضروري أيضا كفالة التنفيذ، على أساس طوعي وتدريجي، بوصف ذلك إسهاما في الحد من الهشاشة إزاء الأزمات المالية وإمكانية انتشارها، وتؤكد الحاجة إلى أن يواصل صندوق النقد الدولي تعزيز مراقبته لجميع الاقتصادات، مع إيلاء اهتمام خاص لتدفقات رؤوس الأموال القصيرة الأمد وآثارها؛

١٤ - **تلاحظ** أثر الأزمات المالية على البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، أو خطر انتقال هذه الأزمات إليها، بصرف النظر عن حجمها، وتشدد في هذا الخصوص على الحاجة إلى أن تكون لدى المؤسسات المالية الدولية، بما فيها صندوق النقد الدولي مجموعة ملائمة من التسهيلات والموارد المالية، لكي تستجيب على نحو سريع وبالطريقة الملائمة وفقا لسياساتها؛

١٥ - **تؤكد** أن من المهم، لدى النظر في أي آليات جديدة لتسوية الديون، إجراء مناقشات واسعة النطاق في المحافل الملائمة تشارك فيها جميع الأطراف المهتمة، وترحب بالخطوات التي اتخذتها المؤسسات المالية الدولية لمراعاة الجوانب الاجتماعية وتكاليف الاستدانة التي تتكبدها البلدان النامية، وتشجعها على مواصلة جهودها بهذا الخصوص،

وتؤكد من جديد أن اعتماد هذه الآليات ينبغي ألا يحول دون تقديم التمويل العاجل في أوقات الأزمات؛

١٦ - **تشجع** على استطلاع السبل المؤدية إلى إيجاد مصادر جديدة مبتكرة عامة وخاصة لتمويل التنمية، بشرط ألا تثقل تلك المصادر بلا داع كاهل البلدان النامية، وتحيط علما بالاقتراح الداعي إلى استخدام مخصصات حقوق السحب الخاصة لأغراض التنمية، على النحو المبين في الفقرة ٤٤ من توافق آراء مونتيري؛

١٧ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار؛

١٨ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والخمسين، وفي إطار البند المعنون ''المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي''، البند الفرعي المعنون ''النظام المالي الدولي والتنمية''.